

المحرول لا يستدعي الوجود الى وجود الموضوع  
 كالسلب الى كانه صدق السلب في السالبة السالبة  
 لا يستدعي وجود الموضوع وسيل ما هو كانه  
 لا يبين هذا الحكم في الشكل الاول بل السلب في  
 سالبة المحرول فيصدق فيه الى وجود الموضوع  
 لان سلب السلب مستلزم اليجاب وهو يستدعي  
 وجوده كاليجاب في الوجبة قال المصنف وقر  
 بذكره الى طبعك حكمة ما في الربط الايجابية ملقا  
 بكونه كانه في الوجبة المحصلة اذ في موجبة المحرول  
 او في السالبة المحرول يقتضي الوجود الى وجود الموضوع  
 صريح ومن ثم اي ومن ان السالبة لا يستلزم  
 تقتضي وجود الموضوع قبل التاميل المحقق الوجود  
 والحق انها الى الوجبة السالبة المحرول اعياها اعتبره  
 التامون قضية زمنية لانه انما ساق الموضوع  
 بسلب المحرول عما هو في الذهن فيقتضي وجود



الى مجيبه لواقع وان تحقق الوجود من حيث المفهوم  
وهذا التقدير لا يرد لامراض بان صدق المسا  
لية الخارجية لا يقتضي وجود الموضوع حاله  
في المجهول املا لان عنا طاجرا وصدق المسا  
لية المجهول عليم اقررت يقتضي وجود الموضوع في  
الزمن فيكون المسا لية الخارجية اعم من المسا لية  
المجهول لان المراد من الوجود <sup>في موضوعه</sup> الذي هو هذا الوجود  
جور في نفس الامر وجميع المفاهيم المتصورة  
متساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر  
فانها لا محالة موجودة القضية الموجبة المتبادلة  
واقامها انما عبارة لمخرج ما عداهما ولا يميز لا  
يصدق الا لا شيء واللا شيء لا يخرج من العالم على  
يتم بحسب نفس الامر فاقله كل الاشياء لا يمكن  
بالحال العام فلا وجود للموضوع من القضية  
اصلا فيجب ان لا يصدق بناء على ما ذكر من اقتضا

بها وجود الموضوع فيصدق السالبة الخارجية  
في هذه الصورة ولا تصدق الموجبة السالبة <sup>الموجبة</sup>  
لان وجوده مقتضى لان هذه القضية حقيقة على  
ما ذكره في المحمول المطلق بين كل او وجد كان  
لا شيء فهو بحيث لو وجد كان لا ممكنا قال الحق  
الدواين في الحاشية القديمة ان المتبحرين اعتبروا  
قضية سموها سالبة المحمول وزعموا ان موجبتها  
لا تقتضي وجود الموضوع <sup>للاجماع</sup> ولها مساوية للسالبة  
وذكر والفرق بينهما وبين السالبة ان في السالبة  
سلب المحمول عن الموضوع وفي الموجبة السالبة  
المحمول ترجع وتعمل ذلك السلب عليه يكون في  
السالبة ينسب ويصحب السالبة المحمول حيث  
ما است وبينوا عدم اقتضائها وجود الموضوع  
ومساواتها السالبة بانها اذا صدق سلب عرج  
فيصدق على اسنه فنفسه بوالاصح <sup>فانفسه</sup> فنفسه

أخبر ليت ينتف عن لب فلا يصدق السالبة فهو  
أو يصدق النج ينتف عن لب يصدق سلبه  
لأنه لا يكون الحق الطرقي في ضد التنزيل <sup>أي كالمزق</sup> حال  
أو تلحق السلب عن الربط فهو يصدق العدول <sup>أي كالمزق</sup> سواء  
كان لفظ ليس فيه موافق مع غيره أو لفظ لا مركبا <sup>أي كالمزق</sup> لغير  
لأن جميع ذلك الحرف والمركب يكون بمنزلة منفرد  
بحكمه لأن القضية لا يمكن أن يحل على غير رجل هو  
فيكون معناه كل شيء يقال عليه ح على الوجه الذي  
ذهب إليه النج من صدق الصواب على الأمر  
اللفظ أو على الوجه الذي قرره الفارابي من صدق  
عليها بالمكان فذلك الشيء هو الشيء الذي يحكم  
عليه أنه ليس بـ <sup>أي كالمزق</sup> أو لا بـ أو باي عبارة ثبتت فاقرب  
في المحرول ليس للسلب في سلب شيء عن شيء  
فقد صير المحرول وحدة قضية خرج عن استلزام  
محولا وإن سلم أنه لم يخرج فنقول هذا دخلة

فان قيل ان قولك لا يوجد في هذا الموضوع  
لا ينافي مع قولك لا يوجد في هذا الموضوع  
لان قولك لا يوجد في هذا الموضوع لا ينافي  
مع قولك لا يوجد في هذا الموضوع لان قولك  
لا يوجد في هذا الموضوع لا ينافي مع قولك  
لا يوجد في هذا الموضوع لان قولك لا يوجد  
في هذا الموضوع لا ينافي مع قولك لا يوجد  
في هذا الموضوع لان قولك لا يوجد في هذا  
الموضوع لا ينافي مع قولك لا يوجد في هذا  
الموضوع لان قولك لا يوجد في هذا الموضوع  
لا ينافي مع قولك لا يوجد في هذا الموضوع

داخله في العدولة لصدق تفرقها عليها ولما  
حال الموضوع في استدعاء الوجود فليست  
هذا كلامه اشهر بذلك الى الوجود الحقيقي والعد  
واجب عندك المحول فيها مفهوم السالبة كما  
يقولك زيد ليس اية قائم ولا يلزم منه كون الشيء  
ولعدم الفرق بينها وبين العدد ولما في السالبة  
المحول من التفصيل الذي ليس في العدولة اذ  
فيها اشارة الى حكم المفقود بخلاف العدد وله ان  
ما مثله زيد ما بينا است ومعنى السالبة المحول زيد  
يست بينا است وبقوله هذا الجواب لا يجري فعلا  
المعتبر في العدد وله كون حرف السلب جزء من  
المفهوم من غير قيد زائد فاذا سلم كون حرف السلب  
جزء من لازم كونه معد وله سواء كان مجزأ او  
مفصلا وما قيل من انه حرف السلب ليس بها جزء  
للمحول ينافي ما ذكره في تفسيرها وما صرحوا به

اولا ان قولك لا يوجد في هذا الموضوع  
لا ينافي مع قولك لا يوجد في هذا الموضوع  
لان قولك لا يوجد في هذا الموضوع لا ينافي  
مع قولك لا يوجد في هذا الموضوع لان قولك  
لا يوجد في هذا الموضوع لا ينافي مع قولك  
لا يوجد في هذا الموضوع لان قولك لا يوجد  
في هذا الموضوع لا ينافي مع قولك لا يوجد  
في هذا الموضوع لان قولك لا يوجد في هذا  
الموضوع لا ينافي مع قولك لا يوجد في هذا  
الموضوع لان قولك لا يوجد في هذا الموضوع  
لا ينافي مع قولك لا يوجد في هذا الموضوع



بانما يرجع ويحل ذكر السلب عليه وان اصطلح احد  
 على انها لا تسمى عدولا لاعتبار قيد زائد فيها فلا  
 مسالة في ذلك كان المقصود اثبات هذه القضية  
 لتصيل وجوب تساوي السالبة وتفاوت في المعدول  
 المشهور في علم القضاة او جرد الموضوع وما ذكره  
 هذه التفاوت بالاحكام والتفصيل الا ان في ذلك  
 المتعلق انما هو في الملاحظة لا في نفس المعنى لا يقتض  
 صدق احد مما جئت بكين لاخرى بل نقول المقولة  
 القابلة بان ثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت البتة  
 له كغيره لا يشق اقل منها شي من المفقولات كيف لا و  
 المعلوم المطلق ليس شيئا اصلا والجهل الذي يستلزم ثبوت  
 لاها لا شيء في حق فيسلب من المعلوم المطلق وقيل  
 الشئ في الشئ كمال موضوع الجواب فهو انه موجود في  
 الامكان او في الازمان وانما وجب ان يكون الموضوع  
 في القضايا الالجابية المعدول له موجود لان نفس قولنا

اي في قولنا لا يوجد في كل وقت  
 اي في قولنا لا يوجد في كل وقت

قولنا غير عادل في فلان غير عادل يقتضي ذلك <sup>في ذلك</sup>  
 الوجود يقتضي ذلك <sup>في ذلك</sup> سواء كان نفس غير عادل <sup>في ذلك</sup>  
 على المعدوم الخارجي أو لا يقع لا على الموجود فقد  
 تبين انه الربط اليقيني يقتضي ثبوت الموضوع وان  
 لا مدخل لخصوصية المحمول في ذلك الحق عندنا انما  
 وان يثبتا بحسب الواقع مسلم ولا بد ان ذلك محال شيئا  
 من اليجاب لا يستلزم وجود الموضوع بيان ذلك انما  
 ذلك البرهان محال جميع المفردات موجودة في نفس  
 من واما من مفهوم الوجود على ما علم عليها باعدادها ولو كانت  
 ذلك في وجوده في نفس الامر فاما صدقت الحقيقة  
 صدقت الوجوب التي هي لها سلب ذلك المحمول بالبيان  
 النقول انما ليس في ذلك مبنيا على ذلك المحال لا يقتضي  
 وجود الموضوع كما توهمه بل انما هو الوجود الذي يقتضيه  
 ذلك اليجاب هو الوجود في نفس الامر وجميع المفردات  
 مشاركة في ذلك الوجود فان قلت لا شك انه لا يصدق

في هذا القول كذا في هذا القول في هذا القول



اللاتيني واللاتيني بالامكان العام على متي  
 نفس الامر قد اقلت كل الاشياء لا يمكن بالامكان  
 العام فوجود الموضوع هذه القضية لاسلا  
 فيجب ان لا يصدق بناء على ما ذكر من اقتضا  
 ها وجود الموضوع وح ينقض كثيرا من  
 قواعد كون نقيض المتساويين متسا  
 ويين وانعكاس الموجبة الكلية كمنها بالكلية  
 النقيض كما هو مذابا لقدماء وهذا هو الذي  
 جدهم على انبات الموجبة الكلية السالبة لاسلا  
 والحكم بانها لا يستدعي وجود الموضوع قلت  
 القضية المذكورة يصدق حقيقة على ما ذكر  
 في المجهول المطلق اعني كل الوجود لكان لا شيئا  
 فهو بحيث لو وجد لكان لا يمكننا وبذلك نرى  
 النقص لا ينفق على المتدرب فظهر ان كون  
 الموجبة متساوية للسالبة لا يناقض اقتضا تلك

هذا يعني ان  
 لا يمكن ان  
 يكون  
 موضوعا  
 متساويا  
 لغيره

في  
 الموضوع



الخارج عن الانسان وسد في القاد انسان مع الله  
 نوعية الخارجة في الذهن وهذا حق صريح  
 لا انتفاص فيه واز احقت اليجاب الكلية  
 العقينة الكلية وعرفت الكلمة ففهم عليها  
 على الايجاب الكلية سائر المحسوسات في معرفة  
 معومات المحسوسات الباقية واحكامها بالما  
 سة على معنى الوجبة الكلية واحكامها فان الحكم  
 في الوجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم  
 في الكلية فالشرائط المعتمدة في الكل معتد  
 ههنا في البعض والسالبة الكلية في سلب المحو  
 عن كل فرد من افراد الوجبة الكلية او رفع ما  
 اشبه الوجبة الجزئية والسالبة الجزئية  
 سلب المحو عن بعض الافراد او رفع ما اقبله  
 الوجبة الكلية ويقدر من ذلك ان السلب لا  
 يستلزم جود الوضوع فانه لما كان السلب مع

لا بد من التمييز بين الخارج عن الانسان  
 شأنه وشأنه والقاد لا شأنا له  
 نوعية العقينة والذهن

هذا هو المقصود من السالبة الخارجية  
 وهو ما لا يتصور في الحقيقة  
 بل هو ما لا يتصور في العقل  
 بل هو ما لا يتصور في الوجود  
 بل هو ما لا يتصور في العلم  
 بل هو ما لا يتصور في الحكمة

والسالبة الخارجية  
 هي التي لا يتصور في العلم

رفع الإيجاب فصدق السالبة الخارجية أما بانتفاله  
 ضوع في الخارج حتى يصدق قبله الشيء من قبله  
 كقولنا لا يمتنع من الخطأ ما لا يتصور في العلم  
 المحرول كقولنا لا يمتنع من لا شأن بحجر وكذا صدق  
 السالبة الحقيقية الخارجية بما لا يتصور في العلم  
 أو تقديره أو بانتفاله ثبت المحرول كذا في الحقيقة  
 المطلقة والمذهبية الحقيقة والحوالة رفع الإيجاب أما  
 بانتفاله فقد وضع أو بانتفاله فقد صدق السلب  
 متوقف على ما لا يتصور في العلم وهذا معنى قولهم  
 موضع السالبة أعم من موضع الوجبة لا فاشله  
 بعضهم من أفراد السالبة أكثر من أفراد الوجبة  
 فإن موضع السالبة بعينه موضع الوجبة و  
 زعم بعضهم أنه لا بد في السالبة من وجود الموضع  
 ولا انفع القرب الثاني والرابع من المسائل الأولى أن  
 عقد الوضع في التفكير أن لو كان محقق المحرول في العلم

السالبة الخارجية  
 هي التي لا يتصور في العلم

هذا هو المقصود من السالبة الخارجية  
 وهو ما لا يتصور في الحقيقة  
 بل هو ما لا يتصور في العقل  
 بل هو ما لا يتصور في الوجود  
 بل هو ما لا يتصور في العلم  
 بل هو ما لا يتصور في الحكمة

السالبة الخارجية  
 هي التي لا يتصور في العلم

لا يلزم تقدير الحكم من الوسط الأصغر  
 ان كان عقد الحمل فيها هو لا يجب يقتضي وجو  
 والموضع في الكبرى وغاية الفرق بين السا  
 لية والموجبة ان مقتضى وجود الموضع  
 في الموجبة مكره لان عقد الموضع لان عقد  
 الموضع والحمل فيها يستدعيان وجود الو  
 ضوع واما في المسالبة فلهي يستدعي  
 وجود الموضع هو عقد الموضع لان السلب  
 انما يراد على عقد الحمل فقط واما عقد الموضع  
 فباق وهذا غير صحيح لان السلب لا يستدعي  
 وجود الموضع بل يتيق تناقض بين الموجبة  
 والسالبة اصل الامر فاعلم ان عدم الموضع  
 واما الكبرى في السلب الاول فعقد الموضع فيها  
 يشمل على عقد الحمل في الصغرى ولا يلزم الا وجود  
 بعض اقسام الموضع لا يجمعها لو سلم ففاه

انما كان عقد الموضع والحق ان  
 الموضع الذي يقتضي وجود الموضع

فانه يستدعي وجود الموضع  
 والحق ان الموضع الذي يقتضي  
 وجود الموضع لا يلزم الا وجود

لا يلزم تقدير الحكم من الوسط الأصغر

سنة ١٢٠٠

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

فما فيه ان السالبة الواقعة في كبر السلك  
 الاول يكون موضوعا موجودا ولا يلزم منه  
 اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت لم  
 يرد السلب ولا يجاب انما يتوهم على رأي المخرج  
 حكوا بان تلك الحاجة الموجبة يقتضي وجود الموضوع  
 خارجا عن حقا والحققة مقدرا والذهنية  
 ذهنية وليو هذا التفسير في السالبة ما لم يخط  
 رأي الشيخ فلا لانه ما اعتبر الوجود للموضوع  
 مطلقا حيث يعمل مفهوم الحقيقة امر او احدا من تلك  
 على جميع ما كفي بها بوجود الموضوع مطلقا ولا بد  
 من تصور موضوع السالبة فيكون ايضه موجودا  
 فيرد عليه عدم الفرق بين الموجبة والسالبة  
 وانت خبير بان التفسير المذكور انما اعتبره  
 الشيخ ايضا لان جميع الافراد التي كانت في نفس  
 من قد يكون خارجة فضا وقد يكون ذهنية

قوله السالبة موضوعا  
 اعلم ان السالبة موضوعا  
 اعلم ان السالبة موضوعا  
 اعلم ان السالبة موضوعا



فقط وقد يكون بعضها ذهنية وبعضها  
 جسمانية الأولى لا بد من وجودها في الخارج  
 فقط وفي الثانية في الذهن فقط وفي الثالث  
 في الذهن والخارج معا وكانت في عبارة الاشيا  
 وقايل الى ذلك فنقول قصور الموضوع لا يستلزم  
 وجوده وانما يستلزم ان كان متصفا بالحقيقة  
 ويلائم اما اذا قلنا كل ج ب فموضوعه كالحواحد  
 واحد من افرارح التي لا نهاية لها على احد  
 الوجود من الابد ولا شك ان تصور ما قبلها  
 يتها وتخصها لها لا يمكن فضلا عن الوقوع  
 فليس تصور هذا الاعتبار بالاحد كاعتبارها اخر  
 ج والواجب انما يستدعي وجودها فكل من يرى  
 هذا ونكته ثمانية لكن للامر بان يستدعيه الواجب  
 جود الموضوع انما يتدعيه حالة ثبوت الجوهر  
 للموضوع لاحالة الحكم بالشئ على الواجب وقايل

المسلمون لا يجوز لهم الاطعام  
ولا شراؤه ولا بيعه ولا  
تحويله الى غير المسلمين  
ولا يملك المسلمون اكله  
ولا شراؤه ولا بيعه ولا  
تحويله الى غير المسلمين  
ولا يملك المسلمون اكله  
ولا شراؤه ولا بيعه ولا  
تحويله الى غير المسلمين

كان الموضع معدومة حال الحكم مع هذا لا  
 يجب ان يكون ان يدعي وجوده فان هذا الحكم يشترط  
 ان يوجد عدل وايضا يقتضي حكم وجود الموضع  
 في ان واحد وهو ان الحكم مقتضى اليجاب  
 قد يكون وجوده بالاولا ولا يكون كذا في الثاني  
 هذا قول السلب لا يستلزم وجود الموضع هنا  
 لا يستلزم وجوده في قطع الموضع لا حال الحكم بل ان  
 قطع السلب فانه لا بد من وجوده في الزمن  
 حال الحكم مع اننا اقطع الموضع لا يقتضيه هذا  
 يجب ان يتحقق هذا الموضع بلا مع الناس الخط  
 فانهم قد يجهلون حرف السلب كما لا يدرك  
 من طرف الى طرف في الحقيقة سواء كان موقفا  
 او محليا هذا شروع في العدول والتحصيل  
 اليه في الحقيقة التي جعلت السلب جزءا منها  
 معدوم وتروى حقيقة لان الدلائل لا يمكن الاثبات

اي الموضع والمحل في الحقيقة  
 سواء كان موقفا او محليا

هذا هو الموضع

اثبتية واذا قصد الامور الغير اثبتية يعدل  
 منها ويعزى بادوات السلب او يصح اخري اليها  
 وما قيل لان حرف السلب صنعت في الاصل  
 للسلب والرفع فلا جعل مع غيره كشي واحد  
 يثبت اليه شي كما في الوجهة للمعد ولو لم يرفع او  
 يثبت هو شي آخر كما في الوجهة للمعد ولو لم يرفع  
 او يسلب عنه شي كما في المسالبة للمعد ولو لم يرفع  
 مع او يسلب عن الشيء الاخر كما في المسالبة للمعد ولو لم يرفع  
 الجمل فقل عدل وغير عن وضعه الاصل <sup>في نظر</sup>  
 لان ذلك المراد انما صنعت لسلب الحكم ثم وان اراد  
 ان من ذلك فلا يثبت كونه هنا مستعملا في سلب  
 اثبتية في نفسه وفيه الى المعد ولا معد ولا  
 الموضوع الخان حرفا لسلب غيره مثله فقل كونا  
 الكلامي جارا ومعد ولا الجمل انما حرفا لسلب  
 جزء منه كقولنا الجمل لا حي او معد ولا الطرفين

في سلبه من غير ان يرفع  
 في سلبه من غير ان يرفع  
 في سلبه من غير ان يرفع

فبين العلم وضع والمجول كان جزء منها اقوله  
 الا لا علم والا لا اي وان لم يحصل حرف السلب  
 جزء من طرف فعملية سواء كانت موجبة  
 او سالبة يحصل طريقها هذا التفسير للقيمة  
 للمعقولة واما تفسير المعقولة فيقال لها  
 ان يكون معنى السلب جزء السلب جزء الشيء من  
 طريقها فلا يرد ان زيد اعمى معدولة  
 على ما نص عليه في شرح المطالع مع ان حرف  
 السلب ليس جزء من طريقها وهو الا لا جري اذا  
 ممي بالاجزاء فخص فان حرف السلب جزء من  
 الموضوع مع ان القيمة بمسألة لا لا ولا يمكن  
 له حيث لا يرد من حيث اللفظ والثانية اقل  
 واليه اشار بقوله زيد اعمى معدولة معقولة  
 ومسألة ما في قوله قد يخرجها من الموجبة لمصلحة  
 اليه راحة على المنطق المقصود هو زيد كاتبة والمث

بالبسيط لانها بسيطة بالنسبة الى السالبة  
المعدولة كقولنا لكي ليس جاد والاعتبار  
بالإيجاب والسلب بالنسبة لا يطريها فان كان  
نت النسبة بثبوتية فالغنية موجبة وان  
كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف موجبة  
ديت او عديمة فان قولنا كلما ليس يحيى فهو  
لا عالم موجبة لان حكمها بثبوت اللاهالية  
على ما صدق عليه انه ليس يحيى مع ان طر  
فيها عديميان بوجود حرف السلب فيها  
وقولنا لا يتى من المترك بما كن سالبة لانه  
حكمها سلبية لتكون عن كل ما صدق عليه  
الترك مع ان طر فيها وجود لا يمتنع حرف  
السلب فيها وان كان معنى السلب ما خروا في  
احدها فهذا امر بغير قضائية موجبة محض  
وسالبة وموجبة معدولة وسالبة معدولة

وانما يلزم عدد واحد والآخر لا يلزمه نسبة بعضها  
 الى بعض ان يكونا في نفس الشيء انما يتناقض في العدد  
 والحاصل اني انما انما عدد واحد او محصلين  
 وتختلفان في الكيفية فيكون احدهما موجباً لا  
 من غير سلبية تناقضاً كغيره في الشرايط المتبعة  
 في التناقض كقولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان  
 حيوان <sup>في الحقيقة</sup> لان كل انسان حيوان <sup>في الحقيقة</sup> لان كل انسان حيوان  
 ان كانتا باعكس اي في التناقض العدد واحد والحاصل  
 بان يكون احدهما محصلة والآخر في حد ذاته  
 وتناقض في الكيفية فيكون كل واحد منهما محبة او سلبية  
 لية فيكونا متعاضدين في طائفة واحدة او في  
 طائفتين متباينتين كقولنا كل انسان حيوان  
 وكل حيوان انسان <sup>في الحقيقة</sup> لان كل انسان حيوان  
 وكل حيوان انسان <sup>في الحقيقة</sup> لان كل انسان حيوان  
 استلزاما لهما في ذات واحد في نفس الشيء  
 في زمان واحد ويجوز كذا في عدة اقسام الموضع

٢

٨



واذا تناهنا البتة بجاهلان كذا ما اي لا يكذب  
 معا وقد قصدت ان كقولنا زيد ليس بمتكاتب  
 زيد ليس بمتكاتب فانه متعجب من كذا ما لانها لو كانت  
 معاصدة في الوجوب لكانت متناقضة فلو قد  
 تبين انها لا تصدق ان كقولنا زيد ليس بمتكاتب  
 المصنف مع عدمه والاعتقاد صدق الوجوب  
 في التقدير كذا ما البتة لان كل واحد من الوجوبين  
 المخصص من المسألة لا يفي ومنه المصنف والخاص  
 في تقدير كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق  
 مع كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق  
 يمكن ان لا يتصور مع كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق  
 او نقول من الافتداء كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق  
 يكون كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق  
 تمام القهريين ولا يلزم اجتماع الوجوبين  
 الصدق الموقوف لو كان يلزم صدق الوجوبين

في التقدير كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق

في التقدير كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق

في التقدير كذا ما البتة لان قولنا لا نسلم ان صدق

امامه و اولاد مع اسمائتین  
استان و حیدر آباد و آمل و قزوین  
الانم یستقرن اسمائتین و الامم من الماس

في القضايا الاربعه معني ونظرا لان القضيةين منها  
ان اتفاقا في التخصيل واختلاف في الكيف فالايكون  
فيها حرف السلب فهي موجبة وما يكون فيها حرف  
السلب فهي سالبة وفيه وان اتفقتا في المصطلح و  
اختلفتا في الكيف فما يكون حرف السلب فيها واحد  
في موجبة وما تعدر فيها فهي سالبة وكذلك  
اذا اختلفتا في المصطلح والتخصيل واتفقتا في الكيف  
فانها ان كانتا موجبتين فما فيها حرف السلب مو  
جبة معدولة وما لا يكون فيها موجبة محصلة  
وان كانتا سالبتين فما كان حرف السلب فيها واحد  
السالبة المحصلة وما فيها مستقد ر سالبة معدولة  
واذا اختلفتا فيه فلا التباس بين الموجبة المحصلة  
والسالبة المعدولة اذ حرف السلب الموجبة وفي  
السلب متكرر في السالبة للمعدولة ولا التباس  
بين البسيطة والموجبة للمعدولة والحق لفظا يوجد

لو جرد عرف السلب فيها فلا يعلم انهما موجبة وإيهما  
 سالبة ولذا ان العلم بالفرق بينهما ويقول هو في أي  
 السالبة البسطة اعم من الموجبة المعدولة والموجبة  
 لانها تصدق في جميعها تصدق في الموجبة المعدولة  
 المحرر اعم من واجبتان الموضوع معدوما  
 بخلاف الموجبة المعدولة والموجبة انما لا تصدق  
 الا اذا كانت الموجبة من جرد اعم للفرق باعتبارها  
 دة وتقر فيها اي في السالبة الرابطة من لفظ السلب  
 لفظا كما في التثنية او تعدوا كما في التثنية وفي الموجبة  
 المعدولة والموجبة تقدم الرابطة يعرف السلب  
 لفظا او تعدوا بل هو في الفرق لفظا لان المصدق لفظا  
 حقيقة لان الفرق اللفظي في التعديري سابقا كما  
 قلنا لعلامة التقاربات وقيل الفرق بينهما ان  
 الموجبة المعدولة هي التي لا يعلم شي مما من  
 شأنه ان يكون له ذلك الشيء ومثلها والمسا

المرفوع في السالبة البسطة والموجبة المعدولة المحرر

والسالبة المحصلة عدم شيء ما ليس من شأنه  
 ان يكون له ذلك الشيء في ذلك الوقت لعدم  
 القيمة عن انشاء شيء من القيمة الجانب مع  
 ومن العمل والمرادة سلب الفصل وقتها  
 الموجبة لعدم وتجه التي محورها عدم شيء  
 فاما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم  
 او قبله او بعده والسالبة المحصلة عدم شيء  
 فاما من شأنه ان لا يكون له ذلك الشيء في وقت من  
 الاوقات فغير هذا يكون عدم القيمة عن العمل لها  
 باعد ولا ياب من المرادة سلب الفصل وقتها  
 جبة لعدم وتجه التي محورها عدم شيء فاما من  
 شأنه ان يكون له او عينه القريب ان يكون له ذلك  
 الشيء والسالبة المحصلة عدم شيء ما ليس من شأنه  
 ولا من شأنه عينه القريب ان يكون له ذلك الشيء  
 لعدم القيمة عن المرادة والحار الجانب معد

والفتنار والفتنار ما بينات الامور  
 والحوادث والحوادث ما بينات الامور







عليه صدق كلج صدق عليه سلب و ج صدق  
 راجح بينا وفي الحقيقة السالبة المحول من الجان اي  
 راجحة اليها ب و راجحة السلب والسلب بينهما اي  
 بين الجانين اعلم ان السلب خارج عن المحول في  
 السالبة السالبة المحول الا ان في السالبة المحول  
 راجحة اعتبارا فاما في السلب فتصور الموضوع و  
 المحول والنسبة الايجابية بينهما وترفع تلك النسبة  
 وفي السالبة المحول فتصور الموضوع والمحول  
 النسبة الايجابية وترفعها فتعبر وتحوذ السلب  
 على الموضوع فانه اذا لم يصدق الجان المحول على الموضوع  
 صدق سلبه عنه فيكون اعتبار السلب فيما لا  
 السالبة فاجتبهما اربعة امور فتصور الموضوع وقوا  
 المحول وتصور النسبة الايجابية وسلبها وفي السالبة  
 لية المحول تحسبوه تلك الامور لا يبرح من السلب  
 على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه محال فيها

المرفوع بين السالبة والمحول  
 المحول في موضوع السالبة المحول

سلب عنوان على الموضع ومن هنا تسمى مقول  
 معنى السالبة المحول انج شيء سلب عنده  
 معنى سالبة الموضع انج شيء سلب عنده هو  
 ومعنى السالبة الطريق ان شيئاً سلب عنده  
 هو شيء سلب عنده ومعنى السالبة انج  
 سلب عنده ومعنى الموجبة المدة انج  
 بعدد على كل نسبة في نفس الامر لملا  
 جنة او شجرة او مكانة وملك الكيفيات في  
 رد الدال ايرادها لتلوي الصورة المعقولة و  
 اللقطة الدال عليها معطاة الصورة الذهنية  
 لتعليم ما في نفس الامر عليها هو المشهور عليها اي  
 على المواد في جهة وما الى التفتيش في اشياء  
 عليها اي على الجهة التي موجهة لاشياء على الجهة  
 من جهة كذا ذات او جهة اخرى من جهة  
 تفتيش التفتيش باعتبار الجهة ولا بد من تحقق الجهة

المجتمعة لا كل نسبة بين المجهول والموضوع سوية  
تتفق النسبة لجانها أو يلية لها كيفية في نفس  
امر من الضرورة والادوام وقابلها من اللازم  
سمة والادوام لا يعني ان كيفية النسبة من غير  
في الاربع بل في معنى هذه الكيفية في نفس في مادت  
الضرورة واللازم مرة باعتبار في مائة الله  
وام والادوام باعتبار آخر وتلك الكيفية اقا  
بذرة في نفس الامر متى ما ذه النسبة وعندها  
والله العالم في مائة في النسبة الماسة وحكم  
القول في النسبة النسبة في نسبة واما ان  
النسبة اما ان يكون في النسبة في نسبة في نسبة  
واذا كانت في النسبة في نسبة في نسبة في نسبة  
نسبة في النسبة والنسبة في النسبة في النسبة في النسبة  
امر في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة  
فان النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة

للقضية اتمكل نسبة لا بد لها من كيفية بخلاف  
 السور لا بد من لازم كذا الملة والنقص  
 ولا بد ليس له اعتبار زائد على الوصوح وان  
 مفهومه اما جميع الافراد وبعضها وهو  
 صنوع بالحقيقة بخلاف الجهته وان لم يذكر  
 فيها شيء مطلقا <sup>او بالاشتراك</sup> وفيها ألف جهة القضية ما لها  
 كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان الخاص  
 للمادة ضرورية <sup>او بالضرورة</sup> ولا ضرورة لاقبال المادة  
 في كيفية الثانية في نفس الامر والجهة <sup>والمفرد</sup>  
 اللفظ الدال عليها اعم من المقتل بانها هي القضية المتنا  
 بية في نفس الامر على ما ألف الجهة للمادة لضرورة  
 على كيفية في نفس الامر بل على امر آخر متميز  
 المقتل بما يلزم الوجود فانه اذا قلنا كل انسان مكتوب  
 بالضرورة <sup>او بالضرورة</sup> فكيفية اللفظ المتشبهينها في نفس الامر  
 مرجع الامكان والضرورة لا تدل عليها لا نقول

لا تم لك الجهة لولم يتألف للمادة لولا ان ذلك على  
 الكيفية الثانية في نفس الامر وان كان حكم العقل بها كما  
 يكون كذلك لو كانت المقالة اللفظية قطعية  
 على لا يمكن تخلف المدلول عن الدليل <sup>والمعنى</sup>  
 عدم مطالبة الحكم العقل ليس كذلك بل  
 ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن ذلك  
 النسبة قطعية في نفس الامر وحكم العقل  
 من ان يكون مطابقا هذا على ما في المتأخرين  
 من المطلقين وتخصيص الكلام في هذا المقام  
 بان نقول نسبة المجهول الى الموضوع الجاهلية  
 كانت اوسلية يجب ان يكون وان يكون لها وجود  
 في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجود  
 في اللفظ والموضوع والمجهول وغيرهما من الاشياء  
 التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل  
 ووجود في اللفظ والنسبة كانت ثابتة في

الكيفية

نفس الامر لم يكن لها بد من ان يكون مكيفته بغير  
ما قرأنا حصلت عند العقل اعتبار لها كقيمتها  
اما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او  
غيرها ثم اذا وجدت في اللفظ او في صوت مما  
مراد تدل على تلك الكيفية المعتمدة عند العقل  
اذا الالفاظ موضوعات باراد الصور العقلية في  
نفس الامر كما ان الله موضوع والمحول في  
النسبة وجوهرات في نفس الامر وعند العقل  
وهذا الاعتبار خاص بمات اجزاء القضية  
العقلية وفي اللفظ هي صامت اجزاء  
القضية المفروضة كذلك كقيمة النسبة  
لها وجود ونفس الامر وعند العقل وفي اللفظ  
فالكيفية القائمة للنسبة في نفس الامر هي ذات  
القضية والكيفية الثابتة لها عند العقل  
في الجملة العقلية والدالة عليها هي <sup>المفروضة</sup> القيمة

المفوضة والمكانات المصورة العقلية والالفاظ  
 الدالة عليها لا يجب ان يكون مطابقة للمعاني  
 بتفويت نفس الامر لم يجب ان يكون مطابقة  
 للجهة فمادة فكما اذا وجد شيئا هو انساني  
 به من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة  
 انسان وح غير منه بالانسان وهو يحصل  
 منه صورة فربما يحصل منه بالانسان فليس  
 وجوده نفس الامر ووجوده عند العقل اما  
 مطابق او غير مطابق ووجوده العبارة  
 صالحة او كاذبة فلهذا تلك كيفية نسبت الحيوان  
 الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وفي العقل  
 وفي اللفظ فان طلبها الكيفية المعقولة او اللفظ  
 المفوضة كانت القضية صالحة والمكانات كما  
 ذبوا وما اعلم ان المقادير من المنطقين فالمتد  
 ليست كيفية كل نسبة بل كيفية النسبة التي



في نفس الامر ولا كل كيفية النسبة الايجابية في  
نفس الامر بل كيفية النسبة الايجابية في نفس  
الامر المعتبرة بالوجود والامكان والامتناع <sup>وهما</sup> كما  
التبع في الشقاء فان مجهول السالتي يكون محققا  
هذا الجواب باحد هذه الامور المذكورة و  
الجهة انما هي باعتبار الاعتبار فان المعتبر بها  
نفس المادة او امرها او اعضاؤها او مبادئها  
يعبر بها تصويره اعتبر له بعبارة في الجهة  
في هذا قد يقال ان المادة في الحقيقة المادة  
بجلاء اصطلاح المتأخرين وتلك هي المادة  
هذا المنقذ من كيفية النسبة الايجابية  
التي الوجود والامكان والامتناع والجهة ما  
تدل على كيفية النسبة التي هي بحسب اعتبار  
المعتبر فاذا فرضنا ان مادة الحقيقة الوجود  
والجهة التي اعتبرت الامكان العام والدوام <sup>فقد</sup>

فقد خافت الجهة المارة مع انها صادقة بخلاف  
اصطلاح المخبرين لان المادة عندهم كيفية كل  
شبهة ايمانية كانت والجهة ما تدل عليها فلا  
يجوز ان يخالف الجهة للمادة في القضية المتعلقة  
لانا اذا قلنا للانسان حيوان بالادعاء والاشهر  
منه ان كان العالم يصدق القضية مع كل  
حقيق من هذه الجهات بخلاف ما اننا قلنا بان كان  
الخاص لان القضية كاذبة والجهة مخالفة لما  
نعم ان الجهة عند المخبرين لا يكون مخالفة ل  
القضية لانه القضية الكاذبة دون المصادقة  
ولا ادري ان هذا اصطلاح سهل ام لا  
يقتضين احد ما بسيطة كانت حقيقة اي  
معناها الجواب فقط كقولنا كل انسان حيوان  
بالضرورة فان معناها الجواب الحيوانية للا  
نسان او سواها فقط كقولنا لا شيء من الانسان

٢  
بحر بالضرورة فان معناه ليس الاسباب بل عن  
الانسان وثابتها مركبة الا ان تحقيقها مبنية  
منها الى من الاجاب والاسباب كقولنا ناكل لسان  
ضاحك لا داما فان معناها اجاب الضحك  
للانسان وسليمة عنه بالفعل وانما قال حقيقتها  
ولم يقل لفظها لانه سبحانه يكون الحقيقة مركبة  
ولا تركيب في اللفظ من الاجاب والاسباب  
لناكل انسان كاتب بالمكان الخاص فلو كان  
لمركبة لفظه تركيب لان معناه ان يكتب  
تكتابه للانسان ليس بضروري وهو مكان  
عالمه سبحانه وتعالى فكتابه عنه ليس بضروري  
وهو ممكن عام موجب في الحقيقة والحق  
مركب وان لم يوجد التركيب في اللفظ بخلاف  
ما اذا قيلنا الحقيقة بالاداء وام والضرورة  
فان التركيب في الحقيقة كلفظ اضرب العبر

والمعتبرة التسمية اي تسمية القضية للجزء الاول  
 يعني ان الاعتبارية لاجزاء الحقيقة المركبة وسبيلها  
 بايها للجزء الاول وسبيلها لاجزاءها كان  
 للجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة واخا  
 سالبة سالبة والا اي واحد لا يشترطها مطلقا  
 اي فهي مطلقة ومبها من حيث الجهة وهي اي  
 الجهة ان وافقت المادة صدقت القضية والا اي  
 لم يوافق المادة كذبت والتحقيق ان المراد الحكمة  
 اي الوجوب والامتناع والامكان في الجهات  
 المنطقية وقيل هو صاحب الموافق انما اي مواد  
 الحكمة وغيرها اي غير الجهات المنطقية والا اي  
 وان لم يفرق كانت لوان الماهيات واجبة لذاتها  
 وهو متنع لان الواجب ليس الا وعدا والواجبات  
 فرق بين وجوب الوجودية لنفسه وبين وجوب  
 النبوة لعينه بين الوجوب الوجودي وبين الوجود

في هذا القول انما هو في وجهه والحق

الوجود الرابع فرق الأول هم غير لازم من لوا  
 زم الماهيات والثالث لازم غير محال يعني انه لا  
 يكون اللوازم طبيعة الوجود في نفسها فاللوا  
 زم منزهة ممنوعة وان اراد كونها واجبة الوجود  
 لذوات الماهيات فبطلان التلخيص فان معناه  
 انها واجبة الثبوت للحقيقة وهذا ليس محال فان  
 الزوجية مثلا واجبة الثبوت للاربعية وان المحال  
 ان يكون الزوجية واجبة الوجود في نفسها  
 لا يمكن واجبة الثبوت لغيرها وقال بعض المحققين  
 في توجيه كلام صاحب المواقف ان غرضه ان  
 المتكلمين لا يطلقون الواجب على اللوازم وذلك  
 يدل على ان معناه في اصطلاحهم ملحق بمقتضى الوجود  
 في نفسه فانهم اذا أطلقوا الواجب لم يريدوا به  
 الامة المفعلة وان ارادوا غيره فمقدومه ذلك اية  
 كون حقيقة عرفية ولا يخفى انه حصيد بحثنا

لفظي لا يبرح <sup>الرب</sup> الى الفرق بينه بالعموم والخصوص  
 وتبين ولا يظهر التوجيه ان يقال فيه قد يوجد  
 الوجوب مثلا لاجل وصفه لوجود الشيء في نفسه  
 وقد يوجد جهة القضية وكيفية وجود الشيء  
 لغيره والمجروح منه في الكلام هو الاعتبار الاول  
 والمجروح منه في المنطق هو الاعتبار الثاني <sup>الاول</sup>  
 ان الكلام يصف وجود الشيء في نفسه بالوجوب  
 والمنطق يصف القضية <sup>بالوجوب</sup> به لكونه <sup>موجودا</sup> جعل الامور <sup>في الوجود</sup>  
 مستتقات كانت <sup>في الوجود</sup> الغاية عند بيان ما يبحث  
 عنه الكلام وما يبحث عنه المنطق <sup>في الوجود</sup> فالمراد  
 هذا التوجيه يكون الفرق بالمعانية ولا يكون البحث  
 لفظيا وحاصل عبارة المصنف الى نزاع لفظي قائم  
 هذا فيكون الوجوب والاستناع <sup>في الوجود</sup> والامكان جهات  
 على راي المفسر <sup>في الوجود</sup> ولما عدا مذهب المحدثين اي  
 الملاحزين فالمراد عبارة عن كل حقيقة كانت للنسبة

هذا هو اللفظ في الكلام والاشتقاق وفي المنطق هو اللفظ

سواء كانت ايجابية او سلبية كدوام او نوت  
التي غير ذلك كالضرورة والامكان وغيرهما من  
اي من اجل كونها مطلقة عند عبارة عن كل كيفية كما  
نت ايجابيات الموجبات غير تنافية عند لان الكيفية  
لا يمكن اعتبارها في النسبة غير متضمنة في اعم ان  
القضايا التي يجب عن احكامها في السبب بينا والساقط  
والانكاس في غير مجموع من مركبات وثان منها ايضا  
يطبق في المقام البسيط في تقديمها على الملبس في اي  
القضية انتم فيها استعمال الافعال النسبية اي نسبة  
المجرى الى الموضوع سواء كانت ناشية عن ذات الموضوع  
او عن امر منفصل عنه وسواء كانت ايجابية او سلبية  
مطلقا او احتمالية او وقت او وصف في ضرورة  
لاشتمالها على الموضوع مطلقا لعدم تعيين الضرورة  
المعتبرة بها في وقت او وصف فيكون انما هي حيوان  
بالضرورة او مادام الوصف اي ان حركتها باستحالة

انما النسبة ما دام الوصف العنواين تسمى بشرط  
 طة عامة لها تسمى بالمشروطة فلا تتراخى الضرورة  
 فيها بالوصف ولما تفيد طابا العامة مذكورة في  
 المشروطة الخامسة كما ينبغي في النسبة لكل كاتب في  
 الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً او يوقت معين من  
 قلت وجود الوصف فتسمى بصفة مطلقة لتفقد في  
 ضرورة في الوقت المعين وعدم تفيد ما لا بد له من  
 وفي مثاله كونه يصف وقت المداولة او غير معين  
 اعلم بانما النسبة النسبية وقت وجود الوصف  
 ولو بعين ذلك الوقت في الحقيقة تسمى بصفة مطلقة  
 انما النسبة في هذه التعيين واما النسبة في عدم التعيين  
 كما هو في انسان يتفق وقتها بالضرورة او بعدم  
 انما النسبة في النسبة المطلقة انما لا تفيد وقت  
 او وصف تسمى بصفة مطلقة ووجه التسمية مثلاً  
 طابا سلفاً وما دام الوصف العنواين تسمى بصفة مطلقة



واما العرفية فلا ان العرف العلم بغير هذا المعنى من بعض  
 السوالب الغير المتقدمة بغير ما دام وهو الحق  
 يكون بين وصفي موضوعها وهو لها اتفاق  
 لا شيء من الماتم يستيقظ وهذا القدر كاف في  
 نسبة هذا الحق الى العرف ولا يلزم ازاها هذا القدر  
 في جميع السوالب والوجبات واما العلم فتكونها  
 اعم من العرفية الخاصة كما ينبغي في النسب او لا  
 انتمس بها بثبوت النسبة بالفعل وهو ان كان في احد  
 الازمنة الثلاثة كاحوال الجسديات او متعليا  
 عن الزمان كاحوال الحركات وغيرها فمطلقة علمة  
 اما تسميتها بالمطلقة فذلك هو المتبادر عند  
 القسمة بجره عن الجهات واما تقيدها بالعموم  
 فلا فالعلم من الوجوديين كاسياني او بعموم  
 لتمام النسبة المرافقة فيسمى علمة علمة اما  
 تسميتها بالعلمة فلا اشتغال على الامكان واما العلمة

اما العرفية فلا ان العرف العلم بغير هذا المعنى من بعض  
 السوالب الغير المتقدمة بغير ما دام وهو الحق  
 يكون بين وصفي موضوعها وهو لها اتفاق  
 لا شيء من الماتم يستيقظ وهذا القدر كاف في  
 نسبة هذا الحق الى العرف ولا يلزم ازاها هذا القدر  
 في جميع السوالب والوجبات واما العلم فتكونها  
 اعم من العرفية الخاصة كما ينبغي في النسب او لا  
 انتمس بها بثبوت النسبة بالفعل وهو ان كان في احد  
 الازمنة الثلاثة كاحوال الجسديات او متعليا  
 عن الزمان كاحوال الحركات وغيرها فمطلقة علمة  
 اما تسميتها بالمطلقة فذلك هو المتبادر عند  
 القسمة بجره عن الجهات واما تقيدها بالعموم  
 فلا فالعلم من الوجوديين كاسياني او بعموم  
 لتمام النسبة المرافقة فيسمى علمة علمة اما  
 تسميتها بالعلمة فلا اشتغال على الامكان واما العلمة

العلمة فلهيها بالنسبة إلى الملة الخامسة نحو  
كل إنسان كاتب بالإنسان العام وبعدم استحالة  
الطرفين أي الطرفين الموافق والطرفه الخالف علمته  
خاصة عن كل إنسان كاتب بالإنسان الخاص ومضافا  
أن الإيجاب التام بالإنسان وميليه عنه ليس ضروريا  
سريتم كان سلب ضرورت الإيجاب كان علمها  
لب وسلب الضرورة السلب لمكان علم موجب  
فالملة الخامسة سواء كانت موجبة أو سالبة  
فريقها من مكنين عامتين أحدهما موجبة والآخر  
سالبة ولا فرق بين الإيجاب والسلب فيها أي في  
الملة الخامسة اللفظي لا في الفرقين جوبا  
وما يشاهد للعنف في الفرقين التامتين أن اعتبار جبا  
في الإيجابية كانت موجبة وأن اعتبر سلبا رت  
سلبية كانت سالبة وقد اعتبر تقييد العلمين  
أي المشرطة العلمة والعمية العامة المذكورة

سابقا لا ينبغي عليك ان المشر وطلة العامة في الا  
 مصطلح فنية تحكم فيها بعض صفة نسبة المجرى الى  
 الموضوع مما دام ذات الموضوع متصفة بصفة  
 بمعنى ان لا تقيد ذلك الحكم فيها بالارادام الذي هو  
 قيد بقيد آخر ولا ولا يصدق تعريف العامة على  
 الخاصة فيكون المركبة من المفهوم البسيط وهو  
 بعيد جلاء ان اكتفى في تعريفها بهذا القدر الذي  
 التي تحكم فيها بعض صفة النسبة ما دام الوصف الخاص  
 في فئات العامة بعينها جزءا لخاصة وهو ان  
 من مبادئهم وان اعتبر فيه ان لا يكون الحكم المذ  
 كور مقارنا بقيد الارادام الذي اعتبر كان الخلا  
 ق المشر وطلة العامة بالنسبة الى العرفية الخاصة  
 وسائر البسائط الى مركباتها والرفيقين المطلقين  
 اي الوثنية المطلقة والمنشئة المطلقة المذكورين  
 سابقا بالارادام الذي وانما اعتبر بعضهم ان

٢٢٢

المشروطة الخاصة من اصطلاحا واما انشيدكم  
بالادوام الوصف والافروية الوصفية فغير صحيح  
فعل لما قاتوا الفروية الوصفية المعروفة في العامة  
ولما تشدد ما يتبعها في اخرى وان كان صحيحا  
روام الا في والافروية والافروية والافروية  
ومنها ظم يعتبر فيها اصطلاحا وكذا يعتبر في غير  
العرفية الخاصة في اصطلاح تشديد نظر بالاد  
روام الذي قد ورد في الادوام الوصفية لانه قد  
وام الوصفية المعروفة العامة واما الفروية الاخرى  
والان مع اعتبارها من حيث الفروية الوصفية والاد  
بنة والادلية او الادوام الا في في غير معتبر  
فيها اصطلاحا وكذا الفروية العامة لا اعتبار فيها  
برامكتت بعضها غير صحيح وبعضها صحيح معتبر وهو  
الذي ذكر في تعريفها في المشروطة الخاصة و  
العرفية الخاصة والوقية والنشيد من انشيدكم

٢٢٣

للعلم بالشيء وطلبة العلم المقيدين بالاداء وامام الذ  
 في تسمية مشروطة خاصة كقولنا كل كاتب مقدر  
 الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دأياً والضرورة  
 العلم المقيده بهذا العلم تسمى في اصطلاحنا  
 كافة المثال المذكور بعينه والوقفة المطلقة المقيده  
 به يسمى وقتية كقولنا كل قارئ محقق بالضرورة  
 وقت حيلولة الامر بعينه وبين الشرح والاداء  
 والمنشئة المطلقة المقيده به يسمى تسمية كاتبة  
 مثال المثال اعلم ان وصف الموصوع في الشرطية والعم  
 نية الخاصتين يجب ان يكون وصفاً مفارفاً لذلك  
 الموصوع فانه لو كان دأياً لله وصفه المحمدي لم  
 يدوام وصفه للموصوع كان وصفه المحمدي دأياً  
 لذات الموصوع وقد كان لا دأياً بحسب ذلك  
 وصفه وتقيده المطلقة العلم بالاضروية  
 اولد وام الذائنين فسمى الوجود للاضروية

رتبة والوجودية للأدوية الوجودية والاضورية  
 وهي المطلقة العلية مع قديم الاضورية وتجب  
 الذات كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام  
 لا بالاضورية والوجودية للأدوية المطلقة  
 العلية مع قديم الارواح بحسب الذات كقولنا  
 المذكور وهي الوجودية والاضورية المطلقة  
 الاسكنديرة لان كفاية الوجودية المطلقة  
 في سائر الارواح لم يحرز اعني فهم الدوام فهم لا  
 سكنديرة لا فرد وهي منها الارواح ثم كانت  
 شكلة فيها صياحت المبحث الاول انما اشترى تعريف  
 الاضورية المطلقة بانها هي الاضورية التي  
 فيها اضورية بنوع الجهول الموضع او سلبه اي  
 سلب الجهول عنه اي عن الموضع ملاه ذات الموضع  
 موجودا وفيه شك من صيغتين الاول انما  
 كان الجهول والوجود لم يعم صفات الضورية

وكان من الممكن ان يكون  
 في هذا الموضع بالاضورية

للأماكن الخاص يعني انه اذا كان المحمول هو الوجود  
 لزم ان لا ينفك الضرورة للمكان الخاص كقولنا  
 كل انسان موجود بالضرورة فانه صادق  
 الشيء ما دام موجودا يكون موجودا بالضرورة  
 مع صدق قولنا كل انسان موجود بالمكان  
 الخاص واجب بالفرق بين الضرورة في زمان  
 الوجود وبينها بالشرط اي بشرط الوجود يعني  
 ان ما دام هي هنا للضرورة لا للشرطية فكان في  
 التعريف ان الضرورة هي المملوكة لها التي يحكم  
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه  
 عن جميع اوقات وجود الموضوع فلا يصح  
 التعريف المملوكة الخاصة التي محمول الوجود  
 لان الضرورة هي هنا انما يتحقق بشرط وجود  
 الموضوع لا في جميع اوقات وجود الموضوع وفيها  
 يورث ثبوتها فافهم واورد عليه ان يبيح من الجواب

هذا هو المطلوب في تعريف الضرورة  
 لان الضرورة هي التي لا ينفك  
 عن الموضوع في جميع اوقات  
 وجوده بالضرورة لا بشرط  
 الوجود يعني ان ما دام  
 الموضوع موجودا يكون  
 المحمول موجودا بالضرورة  
 مع صدق قولنا كل انسان  
 موجود بالمكان الخاص  
 واجب بالفرق بين الضرورة  
 في زمان الوجود وبينها  
 بالشرط اي بشرط الوجود  
 يعني ان ما دام هي هنا  
 للضرورة لا للشرطية فكان  
 في التعريف ان الضرورة هي  
 المملوكة لها التي يحكم فيها  
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
 او سلبه عن جميع اوقات  
 وجود الموضوع فلا يصح  
 التعريف المملوكة الخاصة  
 التي محمول الوجود لان  
 الضرورة هي هنا انما يتحقق  
 بشرط وجود الموضوع لا في  
 جميع اوقات وجود الموضوع  
 وفيها يورث ثبوتها فافهم  
 واورد عليه ان يبيح من الجواب

الجواب لو رد عمن تلميذ المحقق الذي اني انه يلزم  
 حصره في صفة الضرورية فلا زلية التي يكونها  
 بضرورية النسبة الي ضرورة ثبوت الحمل  
 الموضوع او سلبه ان لا يابطحو الا في جاد  
 بالضرورة فلا يكون الي الضرورية المطلقة اعم  
 من الازلية لانه صدق الا في موضوع الواجب  
 لانه لا يجب وجود الموضوع لم يجب لشيء وقت  
 وجوده وقبل ان ينفجر اذ انه نوقض اي هذا لا  
 يراد بثبوت الذاتيات للذات فانه الي ثبوت  
 الذاتيات ضروري للذات ولها اي في جميع وجود  
 لا بشرط الوجود يعني انه ليس الوجود مدخل في  
 ثبوتها لو ان كان لا يكون الا في وقت وجوده  
 كل انسان حيوان بالضرورة ولا اي وان كان ثبو  
 تها له بشرط الوجود ضروري بان يكون له مدخل  
 فيه فكانت حيوانية الانسان مجعولة وهو

وادعى ان الازلية ليست لازمة بالضرورة  
 الذاتيات المطلقة لان الضرورية قد تنقضي  
 وانما هي شرط الوجود وانما الذاتيات  
 لازمة لانها شرط الوجود وانما الذاتيات  
 ضرورية للذات ولها اي في جميع وجود  
 لا بشرط الوجود يعني انه ليس الوجود مدخل في  
 ثبوتها لو ان كان لا يكون الا في وقت وجوده  
 كل انسان حيوان بالضرورة ولا اي وان كان ثبو  
 تها له بشرط الوجود ضروري بان يكون له مدخل  
 فيه فكانت حيوانية الانسان مجعولة وهو



لان الذي لا يكون يجعل الجاعل كاتر فيه من جهة  
 فاقوم واجب عنه ايها ان المارد من الضرورة الغير  
 في الضرورة المطلقة مطلق الضرورة ذاتية بوجود  
 ذاتية ومن الامكان الخاص المعينة في الحكمة سلب  
 الضرورة المطلقة وجوده وان كان ممكنة  
 ما يعني سلب الوجود الذاتي لكنه ليس ممكنة بمعنى  
 سلب مطلق الضرورة كونه واجب المعينة فالضرورة  
 والامكان المجزئ منها في هذا الضرورة  
 والامكان الذاتي المجزئ منها في الحكمة فان  
 الامكان الخاص الحكيم اعني ما لا يكون وجوده  
 من ضرورة الاجل ذاته لا في الضرورة المطلقة  
 هذا المعنى يجوز ان يكون ضروري في ذاته  
 منوع مع كونه غير مقتضى الذات من وجود  
 ضرورة مطلقة منطقية وممكنة خاصة  
 حكيم وفيه ان يلزم على هذا ان لا يكون الحكيم

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The page is numbered '٢٢٢' (222) in the top right corner.

العلماء اعم من المصلحة العامة من ودهان سلب الحق  
 ومن بالمعنى اعم من الجانب الخاص يستلزم وقوع الجا  
 ب للموافق في الجملة مع اعم الحق على اعم المصلحة العا  
 مة اعم المصلحة العامة في الوجه الثاني للسلب  
 ما دام الوجود الخارج والوجود في الموضوع ولا  
 يصدق بدونه ايجاد وهو الوجود في الموضوع  
 لانه من الوجبة المصدرة في الجمل وليس ان  
 لا يصدق لا شيء من الصفات بل ان من الصفات  
 يتبين برهني تعريف الحق في الحقيقة لا يتبين  
 منه قائل الحق من ودهان سلب الوجود الموضوع  
 من ودهان الحق في كلامه وجود الموضوع لا يمان  
 ان يقتضيه وانه وجود الموضوع مع انه من و  
 بان منه قائل الحق لا يمان وجود الموضوع في  
 وفي الحقيقة التي يمكن بينها وبين امكانية الحق  
 ناقض لكن لا يمان من الموضوع ولا يكون له

اعلم من المعد والجهول ويلزم ان لا يصدق ولا يلق  
منه ان يصدق بانسان بالضرر وهم واجيب عنه بان  
ما اولم طرفا من شي من الذي لا يصدق السلب مع  
غيره ولا يصدق ان لا يصدق بانسان بالضرر مع او با  
نقد الجهول في ابي جميع الاوقات على بعض الوجوه  
الاوقات لا يصدق من الضرر بخلاف الضرر في  
هذا مختار بعض المتكلمين حيث قال انفق كلنا  
طريقه على ان هذا السالبة كانت اعم من المعد  
لان السالبة قبل جميع اوقات وسبب الضرر  
فلا يصدق على عدم الضرر وقالوا معني تمام  
السالبة اعم من الضرر المعد والضرر في اوقات  
ينبغي مانع من ان يكون صدق السالبة بتمام الضرر  
وعند ان يكون في اوقات يكون في جميع الاوقات  
فمن السلب ويلزم منه ان يكون في اوقات  
من المعد بانسان بالضرر وهم ضالوق واجيب عنه

عند بانها وام الطرف لثبوت الذي يتضمنه السلب  
وج يجوز صدقها اي السالبة بانتفاء الموضوع او انتفاء  
الحول بلية جميع الاوقات لوجوبها لبعض الاوقات  
لحوالاتي من التمرين فبالتصريح بوجوبها لبعض الاوقات  
المتفرقة حيث قال تنفق كل الظواهر على هذه السالبة  
ليست ام من المعدول لان السلب معتد بجميع اوقات  
وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع قالوا  
بغير قولهم السالبة اعم من المرجية المعدولة معتد  
لعدمها لانها معدولة بصدق السلب بعدم اللو  
ضوح وعندنا ان سبقه فلا يكون في جميع الاوقات  
ظرفا للسلب ويلزم منه ان لا يكون قولنا لا يتحقق  
الاعتناء بانها سالكه في صوابها في الحقيقة طرفا لثبوت  
الذي يتضمنه السلب اي ثبوت الحول لذات الموضوع  
في جميع اوقات وجوده يكون سلبا للموضوع  
يجوز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع لحوالاتي من

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الاعتراض في المسألة المتروكة هي بطلان البرهان ما قالوا ان  
المسألة المتروكة هي في الازلية والمطلقة متساوية  
سلب الامم فخر من سلب الامم في سلب في غيرهم  
انما هو جيتا المتروكة هي في المطلقة في المطلقات  
المرجحة المتروكة هي في المطلقة واما المتساوية  
وجان لانها واحدة في السلب ما دام الذات عند  
السلب ان لا يوجد الازالة صديق اليها ان يستدعي  
وجود الذات وقد فرض عليه واما المتساوية  
واذا عرفت ذلك فقول الجيب قد اعترف بذلك  
لا شيء من القميص في المسألة المتروكة  
منه صارفة فادع قال المسألة الازلية لا يصدق  
في هذا المثال بان يقال ان المسألة ليس ان ليل القوت  
لا ثم في حصة بالاحكام لان في كبرية ما عليه  
المعروف من مسائلها وان التواضع قد اوجع  
في هذا ما مثل الاعتراض في المسألة المتروكة

ولا يصدق الجيب في المسألة الازلية وسلب الامم في المسألة المتروكة

فيكون انما هو العلم النسبي المذكور في المتن  
 وهو ان العلم النسبي هو العلم الذي لا يتوقف  
 على العلم بالذات بل يتوقف على العلم  
 بالذات فيكون العلم النسبي هو العلم الذي  
 لا يتوقف على العلم بالذات بل يتوقف  
 على العلم بالذات فيكون العلم النسبي هو  
 العلم الذي لا يتوقف على العلم بالذات  
 بل يتوقف على العلم بالذات فيكون العلم  
 النسبي هو العلم الذي لا يتوقف على العلم  
 بالذات بل يتوقف على العلم بالذات فيكون  
 العلم النسبي هو العلم الذي لا يتوقف على  
 العلم بالذات بل يتوقف على العلم بالذات

المطلقة فيصدق في المثال المذكور ان الثبوت لا  
 واما المطلوب بالضرورة فنقول على هذا  
 التقدير انما يبطل المساواة فان الثبوت ما دام  
 الزان اعم مطلقا من الثبوت ان لا واما ضلها  
 فالحاجب يتكون النسبة بينهما بعكس لاسباب  
 العلم اخص من سلب النقص واما ان كان الخلف  
 مقبلا للسلب لا المستلزم لا يلزم ذلك كما لا يخفى  
 على الفطن وبالمجمل انما حاصل الكلام يلزم من  
 هذا الجواب مقاسد غير عديدة لا يخفى على المتدبر  
 من ان صدق السالبة الضرورية في  
 الذاتية في المادة الأخيرة يخالف لما اجمعوا عليه  
 من ان الضرورية الذاتية في الضرورية والحال  
 صالحة في جميع اوقات وجود الذات واستيناف  
 ما تقر عند من ان السالبة الضرورية لها  
 بينه مركبات والمطلقة العامة وانه ينافي كونها

فيكون

فيكون

كونها مناقضة للملكة العامة التي هي اعم من المطلقة  
والاينافي كونها الالائية مناقضة للمطلقة وبما  
ينه للسوق للوجودية الا ان ضرورة من المراتب  
وكونها المشروطة العامة مناقضة للشبهة العامة  
والوقية العامة للجنس المطلقة واثبات عكس  
الذائتيين والعامةين بالخلاف والعكس وغير ذلك  
كما يظهر بالتأمل الصادق في مباحث الكوسمولوجيا  
وغاية ما يجاب به عن ذلك الوجه الثاني ان الوجود  
وجود الموصوع اعم من الوجود الحقيقي والوجود  
المقدم يعني ان المراد من وجود الموصوع اعم سواء  
كان حقيقيا او مقدماتيا بان يكون في جميع احوالات  
وجوده فحينئذ للعقل الموصوع حينئذ عند الحكم  
ما فيه وهو انه يلزم التسوية بين الالجاب والسلب  
في اقتضاس وجود الموصوع وهو حر في الاجماع ويمكن  
ان يقال انه يقتضي ضرورة السلب بوقت الوجود

اي ان ما هو المنطوق به في هذه المباحث  
هو ان الوجود الموصوع هو الوجود  
الذي لا يتوقف على غيره في الوجود  
بل هو الوجود الذي لا يتوقف على غيره في الوجود



ونحو ذلك من غير ان يكون  
 له حقيقة بل هو كالمادة  
 التي هي في الحقيقة  
 لا حقيقة لها بل هي  
 كالمادة التي هي في الحقيقة  
 لا حقيقة لها بل هي كالمادة

الى ان يثبت ان  
 المادة هي في الحقيقة

ضرورة الساج مع عدم المصنوع بالطريق لا  
 ولو كان في الحقيقة مادة السلب الذي هو  
 الوجود وعدمه هذا ما لا مادة مع الحقين  
 وفيما يشكك كالاجابة المبتدئة ان الشئ  
 في تعريفه الذي يتصلح به ثابت ولم يثبت في  
 ثبوت الحق في الموضع وان سلبه عند ما واثبات  
 الموضع هو جودا ويرد عليه الوجه الثالث ومنها  
 تلك مشهور ويرد عليه وهو انه يلزم من هذا  
 التعريف ان لا يطارقه الدوام الذي لا يطلق له  
 في حقيقة محورها الوجود فلا يكون في الحقيقة  
 انه لو لم يزد ان لا يطلق العام تناقض في الحقيقة  
 في هذا التعريف ان يكون في يد موقوف واما ان  
 ثبوت الحق في الموضع مما لم الموضع هو جودا  
 ويلزم ان لا يكون بين الوجبة الذاتية والذاتية  
 الملقاة تناقض لصدق قولنا زيد موجودا

دائما ما دام موجودا وزيد ليس بوجوده بالاطلاق  
العام لا يقتضي بالاطلاق بعض اوقات الوجود ولا  
لا يكون متناقضا له وام الذي في جميع اوقات الوجود  
جور فلا يستدق في ليس بوجوده بالاطلاق  
لان نفقته السلب بعض اوقات الوجود لا يستدق  
تحقق وقت الوجود معه ولا يستدق وجوده  
صريح كما لو جرد وليس ليس قبل جعل قبله  
المتغير في حاشية على التسمية للبار من التغير  
اي تعريف الدائمة ان يكون المحول معيار الوجود  
طيس هناك اي قضية محو الوجود ودام  
ذاتي فلا يرد النقص قول العقل المعال لم يوجد  
بالفعل كاذب فيلزم صدق نفقته وحي داية  
مطلقة محو الوجود و قول العقل المعال هو  
جور دائما فتعقلا له وام الذي فيما كان محو الوجود  
جور ويقتل في غير حاله المادة الاشكال فانه كما يكون

بالقضية التي محورها الموجود بالقضايا التي محورها  
تأخرها من خارجية لموضوعها الخارجية كقولنا  
زيد يقهر لواء سودا واعني دايما مادام موجودا  
وزيد ليس يقهر لواء سودا وليس باسودا وليس يلعب  
بالفعل بل بالقضايا التي موضوعاتها محورها  
لها ذاتية كقولنا زيد انسان دايما مادام موجودا  
وزيد ليس باسودا بالفعل وكالا يحسم ذلك لا  
يحسم الجواب بان الكلام في القضايا الخارجية الحقيقية  
والقضايا المذكورة من القضايا التي هي في الواقع  
لا اختصاص له ببعض دون بعض قبل الحق في  
الجواب منع صدق المطلقة بناء على ان المراد بالفعل  
كونه الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن في وقت  
من اوقات وجود الذات او كائنا لم يمنع من ان يكون  
اولا في وقت لا يكون منها العلم انه لا يكون لما في  
ازلية كون النار وام ازي في وجود وام النسبة

ان لا وابد كقولنا كل فلك متحرك بالعدم الا ان لا  
 الا في موهنا اخر من الدوام المطلق ايها البحث  
 الثالث الشروط العلة تارة توجد بمعنى ضرورة  
 النسبة اي ثبوت المحرر الموصوف او عليه منه  
 بشرط الوصف المتوالي واخرى بمعنى ضرورة  
 اية النسبة في جميع اوقات الوصف المتوالي والفرق  
 قايها انه في المعنى الاول يجب ان يكون الوصف ثابتا  
 في الموصوف في خلاف المعنى الثاني فانه الحكم فيه  
 باستتاع الانفكاكية وقت الوصف يجوز ان يستند  
 اليه علة غيره الا ان في القول كل ما كتب في الاصابع  
 بالفرق وتمامه كما يتا بالمعنى الاول مصادق والمخالف  
 الثاني كاذب بالادارة الاصابع ليست ضرورية بل  
 في وقت كتابة معروفات ظهر مثلا اذا الكتابة ليست  
 ضرورية له فيبقى من الاوقات وكذا حركة الاصابع  
 وبينها اية النسبة بين المعنيين وخصوصا في

المكتبة الثالثة من المكتبة  
 في دار الكتب في القاهرة  
 في دار الكتب في القاهرة

فائدة الاجتماع كل انسان ناطق ومانع الاقتران  
 بالمعنى الاول كل كاتب متحرك الاصابع ومانع  
 الاقتران بالمعنى الثاني كل مختلف في الوصف  
 للعرفية العلمة تصياد في قياس من في المشرقة  
 العلمة لان المحول اذا كان عالياً بالجميع والذات و  
 الوصف كان دالاً للذات في زمان الوصف لان  
 معنى لدوام استمرار وصفه انما كان وهو  
 من القياس الى الجميع وبالقياس الى الذات وحده  
 في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في  
 دوام المحول كما في كل كاتب متحرك الاصابع او لم  
 يكن كما في قولك كل كاتب حيوان فلو كان الفرق  
 بينهما بين الطرفين والمدخلية كما يكون الفرق  
 بينهما في المراتب الرابع من ذهب قومهم مناج  
 المطلق وصفت المتغيرين الى ان الكلمة العلمة ليست  
 قضية بالفعل احد اشياء الهاي الكلمة العلمة على الحكم

بحث الرئيس في كتابه في علم الكلام  
 في علم الكلام في علم الكلام

الحكم اليها النسبة المنزوعة لا فان تدل على مدلول  
 ووجهه على المدلول المنطوق تدل على ثبوت الحكم  
 طرفه الموافق لاسلافه بالنظر الى هذا الطرف لا يوافق  
 قطعية فضلا عن المرجعية وانما هي قضية القوة  
 القرينية من الفعل باعتبار اشتغالها بالوضع و  
 الجور والنسبة وعدما من القضايا الكدوم الخيالات  
 منها مع انه لا حكم فيها بالفعل وهذا القول ناشئ عن  
 تفسيرها بما يحكم فيها لعدم خبره وتختلف  
 النسبة في الوضع عما يحكم فيها بهم استقامة  
 النسبة كما فعلوا فيكون النسبة وقالوا  
 مع المطالع والحق ان الفعل ليس كيفية النسبة  
 مناهضة لواقع النسبة والكيفية لا بد ان يكون  
 امر غير الواقع النسبة الذي هو الحكم وانما عدد  
 المطلقة في المبررات لا يماز كما عدد النسبة في المبررات  
 والشرطيات وان الكلمة ليست قضية بالفعل لعدم

اشتغالها بالحكم وانما في قضية بالقوة القريبة من  
 الفعل باعتبار اشتغالها بالموضوع والمحل والفتنة  
 وعدم عامل القضية كعدم المحيالات منها مع انها لا  
 حكم بها بالفعل وقال المحقق التقاضاين ويقتل  
 لان قولنا كلج ببالا كان يشتمل على حكم ورايها لا  
 محالة ومقصود ان ما يجمع مع اعتناء المحرورة  
 عن الاثبات ولا معنى للفتنة الا ان الحكم بها بان  
 صفة المحل صار قسما ذات الموضوع سواء كان  
 بالمكان او بالفعل وكل منهما كيفية لا يده على  
 النسبة ويقتل فيه قطر فانه ان اراد بقوله ان  
 قولنا كلج ببالا كان يشتمل على حكم انه يشتمل على  
 وقوع النسبة فيمضي وان اراد انه يشتمل على  
 مرة الحكم كما يشعر به عطفه لربط عليه فسمي الحكم  
 صير قضية من حيث المستمرة كالمحيالات لا يجب  
 الحقيقة والذي يقتضيه النظر السليم ان القوة

في الحكم كقضية

بل قوله كان ان كان طائر الامكان البتة فالحكمة  
 مشتقة على الحكم والجهة وتكون قضية سوجبة  
 وكذا المطلقة العامة تكون الفعلية متعلقة بالمكان  
 وان لم يكن معيار القدر فيها والمطلقة العامة هي  
 القضية المطلقة وانما هي من الوجوه باعتبار  
 في صورة الوجوه لا اشتراطها بقدر الفعل متدبره  
 الحق بالقبول فليست سوجبة وذلك خطأ لا يبي  
 ان الامكان كيفية النسبة كاقضية الحكمة واسم النسبة  
 البتة فان اعتبر من البتة بالفعل كانت القضية  
 مطلقة عامة وان افتر بالامكان كانت ممكنة عامة  
 ثم ذلك ان الامكان انما هي خارج ومن ثم اي ومن  
 اجل ان الامكان انما هي خارج <sup>اي الخارج</sup> قالوا اي الحكم ما  
 الوجوب والامتناع والذات على وثاقه الرابطة والامتناع  
 على صحتها الي معتق الرابطة لان كيفية نسبة الحكم  
 الى الموضوع انما كانت في استحقاق الامكان فلما دارة في الوجود

في الحكم كقوله كان



كيفية نسبة الحيوان الى الانسان وانما يتوكل  
لذا الثبوت فلابد في الاستماع كيفية نسبة الحيوان الى  
الحيوان اوله الانسان اوله هذا وما ذاك فاما  
في الامكان فكيفية نسبة الكلبة الى الانسان فلو  
جرب الاستماع يد لان في وثاقه الرابطة والامكان  
يخضعها لكن الوجوب يد في وثاقها النسبة  
التي في عارضة لها والاستماع والاستماع في وثاقها  
يقابل النسبة التي في عرضته له واذا كان كذلك  
فكان الثبوت بطريق الامكان نحو ان الثبوت ملكا  
اي بلا قيد الجهة غاية الامران المتبادر منه اوضح  
الثبوت عند الإطلاق المبدأ تبتدئ الجهة في كل النسبة  
كاتب هو الواقع في الفاعل الفعلية لا في الفاعل الامكانية  
وذلك في الواقع في الفاعل الفعلية لا في الفاعل عجمية  
اي لشدة كما قالوا في الوجود ان المتبادر منه عند  
المطلق هو الوجود الخارجي وهو موضوع اليقين



في الجنتين واما الامن في مرة فلان علم ضروري  
النسبة الجارية الخطية لاجل فرد يستعمل الخط  
النسبة المتساوية الخطية وهي تلك النسبة التي  
تتخذ لها في الخطية من الخط الذي لا يغير النسبة  
وكذلك الامن في مرة النسبة المتساوية والخطين  
عند كل من الامن في مرة النسبة المتساوية والخطين  
الخطين في مرة واحدة اقل من خطين في مرة  
منسوبة الى خطين واحد من خطين واحد على الخط  
والامن في مرة واحدة على خطين واحد على الخط  
عند الامن في مرة واحدة على خطين واحد على الخط  
منه اقل من خطين واحد على خطين واحد على الخط  
المطابق الى استعمل الخطين في مرة واحدة على خطين واحد  
الامين في مرة واحدة على خطين واحد على الخط  
الامين في مرة واحدة على خطين واحد على الخط  
الامين في مرة واحدة على خطين واحد على الخط

المركبة العامة وفي تركيبها تام وتامها ان لفظ الاش  
وهو ليس شتم كاي الدلائل ان يجب انظلم او التباد  
منها هو الدلائل الغير الصريحة لان التبرير من المع  
هو المعنى المطابق فكان ينبغي ان يكون من بدل الا  
شتم لفظ آخر كالمعروف فافهم ما لفتي الكيفية حال  
من مطلقة علمية ومركبة علمية او صفة لها  
عبارة عن الايجاب والسلب وموافقا لكتابة حال  
بعضها انهما صفة بعد صفة لها وجوهرية عن  
العلمية والمجزئية لما يتبد بها اي بالادوم واللازم  
وهم والمطلقة العلمية والمركبة العلمية متطوقا  
لما لفتة والموافقا لبيان المتابع وقد اشرنا الى  
تقبل فكيف انتمما الكلام فلا تخفل ان كنت من تكلف  
الاشارة لانها انما هي للاشارة والاشارة هي المطلقة  
او المركبة العامة رافعا ان النسبة للقيمة بوجه  
تفاوت بين الكل واحد من الايجاب والسلب واخره

الاولى الادوية الفلسفية وما في الفلسفة من  
الادوية من صفة او غير صفة او لا

الفرق بين صفة او غير صفة او لا  
وهو ان صفة او غير صفة او لا

الركبة على شئ واحد وكذلك قولان مفهوم الجز  
ئين اعم من مفهوم المركبة الجزئية فانه اذا قيل بعض  
ج ب وبعض ليس ب ب امكن ان لا يتحد موضوعها  
بل يكون الايجاب ببعض والسلب عن الآخر بخلاف  
ما اذا قيل بعض ب لا دائما فانه معناه بعض ج ثابت  
له بتارة وسلب عن ذلك البعض اخر فيكون  
هنا ظاهريه كذب قولنا بعض الحيوان انسان لان  
يلاو صدق قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان  
ليس با انسان واما المركبة الكلية مفهوم الكلين هو  
مفهومها بعينه فاذا قلنا كل ج ب ولا شئ من ج ب  
فهو ما ليس له مفهوم قولنا كل ج ب لا دائما لان  
موضوع التوجه الكلية هو بعينه موضوع السأ  
لية الكلية فاحفظه فانه يتفكك فيما سبيله واذا  
كان كذلك فالركبة قضيه متعدد حقيقه وان عد  
في غير واحد لان العبرة في وحدتها الخلف وحدتها

وعند الحقيقة وتقدرها أي الحقيقة لوحدة الحكم  
 بقدرها أي بقدر الحكم أما قد يكون باختلافه في  
 نفسه كقوله أي بالاجاب والسلب كما يقال نحن نصدق  
 يكون باختلافه موضوعا كقولنا زيد صالحك وغير  
 صالحك وقد يكون باختلافه محولا كقولنا زيد  
 ت زيد صالحك لا زيد صالحك إلى هذه الأقسام الثلاثة  
 أي لا تعدد الحكم بالاعتبار الرابع فلا يتجاوز التقدير  
 هذه الأقسام فانه يتم بقدر الموضوع ولا المحرك  
 حكم فثبتت الحقيقة واحدة بالضرورة سواء  
 كان الموضوع والمحرك فرديين أو مركبين أكانا واحدا  
 منفردا ولا فرديين أو مركبين أو مركبا بالجميع  
 كقولنا الإنسان جسم تام حساس يفرق بالإرادة  
 والحيوان الناطق صالحك وهذا حق لا اعتبار عليه من  
 الشرح في الشكوك قد تم صاحب المطالع في تعدد الحقيقة  
 بان يكون بالفعل أو بالقوة وقال كذا تعدد معنى <sup>صريح</sup>

او معنى المولود سوسى يلفظ واحد عن الجمع  
 كما يقال العين جنم ويراد بالعين الشمس والذ  
 هب والانسان سظم ويراد بكلام النقيص  
 والمخسوعى كقوله كذا يلفظ كما يقال الفرس ولا  
 نسان حيوان والانسان حيوان وناطق  
 او تركب اسما من الاجزاء المهيولة كما يقال  
 الانسان ضامك والنامك انسان تقدر  
 التقية اما في صورة التقدر معنى وكان  
 تقدر الاحكام فيها الفصل من قوله قولنا العين  
 جسم فثبت ان الاول الشمس جسم والثاني يلفظ  
 هب جسم وكذلك قولنا الانسان سظم فثبت  
 احدهما الانسان سظم بكلام نقيص والآخر الانسان  
 سظم بكلام عى اما في صورة التركيب فلان  
 على الكل حكم على اجزاءه المهيولة بالقيام  
 الشكل الثالث تركيبه هكذا الانسان حيوان

هذا هو التركيب  
 من اجزاء المهيولة  
 بالقيام على الكل  
 حكم على اجزائه

حيوان وكل لسان ضاحك يتبع بجزء الحيوان ضاحك  
والإنسان ناطق وكل لسان ضاحك يتبع له الناطق  
ضاحك والحكم بالكل حكم بالجزءية المحركة بالقياس  
من الشكل الأول وتركيبه هكذا الضاحك الإنسان  
وكل إنسان حيوان يتبع الضاحك حيوان أو كل لسان  
ناطق يتبع الضاحك ناطق وقد لم يتعدد معه  
يتبع من الضاحك وهو تركيب معي شيء منها  
لعدم تعدد الحقيقة لكنه الواجب بسيطاً ولا عرض  
عليه العلامة الأولى بوجوب الأول أن تركيبه  
لا يوجب تعدد الحقيقة بل أن تكون سابعة  
أو موجبة ممكنة فالشكل الأول ما لا يجوز أن يكون  
موجبة عقلية واجب عنه ما لا يوافق كلامهم  
أنها لهم خصوصية الموجبة فلهذا علم أن  
حالة الموجبة ويقاس عليها المسألة كما في تحقق  
المحركات والعلامة الأخيرة منتجة عند التأمل

الامام علي بن ابي طالب عليه السلام  
هو خير مني وجميع المسلمين  
في الدنيا والآخرة  
والله اعلم بالصواب



بالعلم من هذا الشيخ على رايه وعلى راي المتأخرين  
ايضا كما قيل وفيه ما فيه كاشفاً والثاني انه ان  
العدد بعد والعقبة تعدوها بالعلم المحقق  
العدد بتركيب يتي من الطرفين بل على ان  
الحكم على الاجزاء او بالاجزاء ليس بالفعل وان  
الارادة الا لا يخفى العدد فيها ذكر لان الحكم  
في القضية كما يستلزم الحكم على الاجزاء كما اجزاء  
يستلزم الحكم عليها من ضمنها او من  
وله اوامر منه بل يلزم ان يكون كل قضية متعد  
رة فلا يستعمل قوله متى لم تعد راء ويمكن ان  
يعد الشق الثاني وايضا المراد بعد القضية  
تعدوها بحسب اطرافها او بوجوهها في تلك القضية  
والاشك في ان معنى الموضوع والحوادث التركيب  
من الاجزاء المحرلة فاطرافها فتتبع المتعدد  
موجودة فيها بضمير والتلخيص لها بخلاف المتعدد

خصر والمساوي والافضل والاشد من القيمة المركبة  
تتبعه مقدار نقد الحكم هنا ليس بقدر ما يتبعه  
ما ذكره ولا تركب المحي واجيب عنه بان ما ذكره محض  
بالوجبات ونقد المركبة باعتبار الاحباب والسلب  
هو خارج وهو بعدد الحكم بالاساس بالنسبة لاج  
وهو المتساوي والبيان الحق والعموم والمخصوص من  
وجه والعموم والمخصوص مطلقا للفرقات بحسب  
الصدق الى العمل على شيء وفي القضايا لا يتصور الحسب  
بحسب الصدق على شيء لانه انما القضايا لا العمل على شيء  
لان كون نسبتها تامة مستقلة في ملاحظة العقل  
بالافارقة تمنع ان يلاحظ ان يتطابق شيء آخر على وجهه  
يكون تلك النسبة مستقلة في العقل بصورة بالافا  
رق ان ترى وجه النفس الى شيئين وقد ابدت في ذلك  
واجب محال على ما في اية النسب في اية القضايا  
بحسب صدقها الى بحسب تحقق القضايا في الواقع

الحسب السائر في  
الصدق انما يتحقق في  
الافارقة المستقلة  
في العمل على شيء

والاشد من القيمة المركبة  
تتبعه مقدار نقد الحكم  
ما ذكره ولا تركب المحي  
بالوجبات ونقد المركبة  
هو خارج وهو بعدد الحكم  
وهو المتساوي والبيان  
وجه والعموم والمخصوص  
الصدق الى العمل على شيء  
بحسب الصدق على شيء  
لان كون نسبتها تامة  
بالافارقة تمنع ان يلاحظ  
يكون تلك النسبة مستقلة  
رق ان ترى وجه النفس  
واجب محال على ما في اية  
بحسب صدقها الى بحسب

الحاصل ان الاعتبار في نسبة اعتبارها صدقها في الواقع  
لا صدق بعضها بل صدق فلانها والصدق هو من اعتبار النسبة  
بالاعتبار صدق بعضها بل بعض فاما في اعتبار النسبة  
بحسب مواد الجملة واما اذا اعتبر بحسب الجمل  
فلا يجري فيها الا الثاني فانهم اعلم ان الصدق في  
الشئ لا يتكفل به بل يقال الخات صارق هذا الانسان  
اي هو عليه والصدق يعني التحقق والوجود  
يستعمل في قول صدقت القضية في الواقع اي  
تحققتم ثم المظنوه بالنسبة اي في النسبة  
القضايا ما هي النسبة التي تحكم بها بالنسبة و  
تدبير الضمير بعين لفظ النسبة وما هما  
اي القضايا باجابه باري الى الابد والحق وان كان  
المعقول باري نظره اليه بموافقات الدوام  
عن الضرورة اما بناء الكلام على اصول الفقيه  
التي برهن عليها في اصول الفلسفة وذلك



يوجد في هذه العنونة العنونة الذاتية حيث يكون  
العنونة على الذات كقولنا كل انسان فانطق بالحق  
وهذه الذاتية او بالضرورة وما دام المتكلم وصفي  
الاولى بدون الثانية حيث يكون العنونة غير الذات  
والا فاما ما روي في هذه الذاتية فان كل المتكلمين انسان  
بالضرورة والاولى وصفه الكتاب لا يدخل في هذه العنونة  
ت الا انسان فان كانت وصفي الثانية بدون  
الاولى وصفه العنونة الوصفية دون الذاتية  
كقولنا كل كاتب يترك الاسباع لان ترك الاسباع  
ليس ضروريا للذات الكاتب بل بشرط الكتابة وليف  
الثاني اعم منها سلكا لانه اذا ثبت العنونة في الذات  
شبه في جميع اوقات المتكلمين في جميع اوقات  
الوصف لان جميع اوقات الوصف او جميع اوقات  
الذات كقولنا في كل المتكلمين في كل اوقات العنونة  
في جميع اوقات الذات العنونة في جميع اوقات

قلت انصف من غير عكس كقوله ان نصف ظلم  
ما دام منصفه الا انه لا ظلم ضروري له في وقت  
الانصاف وهو وقت الحيلة على ما زعموا وليس  
ربا له في سائر الاوقات وبين المعنيين من هذا  
كما في الجملة المهم <sup>في وصفه</sup> مطلقا <sup>في وصفه</sup> الام المطلق من الام من وجه  
وهو ان يكون <sup>في وصفه</sup> اعم من ذلك <sup>في وصفه</sup> الشئ في الجملة فيكون  
المعنى الثاني اعم من الجملة من الاول واما في المنصوص  
فمقتضى الاول بدونه الثاني في قولنا ان نصف ظلم  
الاصح ما دام كتابا والوقية المطلقة اعم مطلقا  
من الضرورية وهو متوجه من المشروطة المطلقة  
بالفعل الاول لصدقه في قولنا ان نصف ظلم ما دام  
منصفا ومنه في الوقية بدونه المشروطة المطلقة  
في قولنا ان نصف ظلم في قولنا ان نصف ظلم ما دام  
بالفعل الاول لصدقه في قولنا ان نصف ظلم ما دام  
الاصح ما دام كتابا ومطلقا من المعنى الثاني من

وهو الضرورية

جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات فكل  
 الضرورية بجميع اوقات الوصف تحقق الضرورية  
 في بعض اوقات الذات ولم تحقق في جميع اوقات  
 الوصف كقولنا كل في نصف وقت قليل والآخر  
 اعم مطلقا من الوقتية وهو وجوبها الى الضرورية  
 والمشرطة بالحيث نسبة الوقتية والدولية  
 اعم مطلقا من الضرورية لان امتناع امكان  
 النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير ان يكون  
 ان يدوم النسبة مع امكان زوالها وهي اعم من  
 وجوبها من المشرطة بالحيث لثباتها بجمالية  
 مثل كل انسان حيوان وصحتها مشروطة بالحيث  
 بدو نه في كل شخص مطلقا وعند ثبوتها  
 بجمالية الدوام المطلق للضرورية الذاتية  
 والوصفية مطلقا كما من الوقتية والمشرطة  
 لصديق الجميع في ثباتها كل انسان حيوان وصحتها

منقول من كتابه لم يطبع في بيروت  
 المطبعة الميمنية في وقت من ايامها  
 من اوقات القليبية في العام ١٢٨٠

[illegible]



[illegible]

[illegible]

وهو الذي يقولون ان المطلقة العامة لم تشر  
طه العامة وغيره من سبق فلا وجه لما قيل ان  
المطلقة العامة تليق اعم من المشرطة العامة  
اقول من الوجه انما يكون اذا كان مقصورا على  
بالفردية كما في قوله ان المطلقة العامة اعم من  
والفردية مقصورة على الفردية سواء  
كانت مشرطة عامة او خاصة او فردية عامة  
او خاصة بما توجب التحريم من المشرطة  
بهذا الوجه ليست اخص بطلان المطلقة العامة  
لما حوزت عليه من اطلاقها على المطلقة  
من المطلقة العامة لخصها لتقدير وتفسير الكلام  
ان معنى المشرطة ثبوت الحمل للموضوع بقا يتبع  
انفكاكه عن الوصف وليس مناهجه واستناع  
انفكاكه عن الوصف بل هو كيفية النسبة فكل  
النسبة هو الثبوت ثم ان اعتبر هذا الثبوت للمفعول

بالفعل سواء كان يجب فتن الامر او على تقدير ج  
 والموضوع ظهر استلزام المطلقة مشا قلعاً من  
 ثم استلزام التقييد للطلق وان اعتبر بالامكان  
 يكون معناه ثبوت لغير الموضوع بالمكان ثبوتاً  
 يتبع انما له من الوصف كانت انفس من المكنة  
 ولا يستلزم المطلقة بان يكون المكنة اعم من المطلقة  
 كما هو المشهور الا انهم لم يعتبروا هذا الوجه بل ان  
 لثبوت المعبر عنها بالفعل فمن اخذ من المشروطة  
 مجرد استلزام العنوان للمحل فتدعى اصل في  
 المحل الذي هو المحل المهور مع الموضوع ومحل  
 في المشروطة ثبوت المحل على التقدير في المطلقة  
 الثبوت يجب فتن الامر قد حكم بالايقيد الا  
 تغير في القاعد الموهدة في نسب القضايا وكون  
 المطلقة اعم من المشروطة المطلقة وكذا من اخذ  
 المشروعة ثبوت المحل للموضوع بالمكان لا بالفعل

عجايب لا يرد على القوم في حكمهم يكون المطلقة اعم  
 من المشروطة يثنى لانهم انما يثبتون النسبة بين  
 المعنيين عجايبا ذكر من اعتبار معنى الحمل بالفعل  
 في المشروطة مقيد بالمتناع الانهكاف فزغير  
 تفسيرها الى ما اراد وهو اما الشبهة على التقدير  
 واما المكان المحل دون الفعل وبها النسبة ما  
 قصده منها فلا نزاع له في المعنى والمثلية العا  
 مة اعم من المطلقة لانه مقيد بالاجاب  
 لفعل فلا اقل من ان يكون السلب ضروريا  
 سلب ضرورية السلب هو ان كان الاجاب وفق  
 صدق الاجاب بالفعل صدق الاجاب بالمكان  
 ترك كلان من غير عكس وفي متباينة تطلقا بينين  
 وام من الداليتين والهم من التامتين من وجه  
 لتعارفها في المشروطة الخاصة وصدقها  
 بد ونهاية ما في الضرورة وبالعكس حيث لا و

انما لا يثبت في الحكم ان النسبة بين المعنيين عجايبا

انما لا يثبت



والمطلوب في الاشارة  
 على ان لا يفسد في احوال  
 وفيه لا يفسد في احوال  
 والمطلوب في الاشارة  
 على ان لا يفسد في احوال

وكذا من المشروطة والعرفية العلمتين لحد قهما  
 في مادة المشروطة الخاصة ومن قهما بدونها  
 في مادة الصورية في اليتية وبالفكر في مادة الد  
 وام في مادة الوصف وكذا من الوقتية والنقشة  
 المظنيتين واخص مطلقا من المعلقة العلم لان  
 المبتدأ من المطلق وكذا من المعلقة العلم  
 لانها اعم من المعلقة العلم والوجودية بالالا  
 دامة اخص مطلقا من الوجودية بالافورية  
 لانها اعم من المطلقين يتعلم من مطلق المعلقة  
 والمعلقة من مطلقين ومن مطلقا من المطلقين  
 لانها اعم من مطلقين ولا مطلقا من المطلقين  
 الصورية والوجودية المضافة وتكون من مطلق  
 كتاب السابقة وسابقة الا فيكون من مطلق  
 من جهة من المطلقين لحد قهما في مادة  
 المشروطة الخاصة في الاشارة في مادة العلم

في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم

في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم  
 في الاشارة في مادة العلم

في مادة اللاد واما الوصف فكان من المطلقين وخر  
مطلقا من المطلق والمكتبين العامين وكل ذلك  
ظاهر بدين تامل والمكة الخاصة اهم مطلقا من المطلق  
واليه اشار الم قبله والمكة الخاصة هم المركبات  
والمعنى من المكة العامة وهو في رتبة الم  
رتبة واما من وجوه من سائر التباين المصدق  
الجميع في ملة الوجود والما من رتبة الم كانت  
المجوزات في الملة المخصوصة في كون ذلك  
بالفعل او بالمعنى في الملة المخصوصة ومن الملة  
الخاصة بدونه حيث لا يقع المكن بالفعول والمعنى  
في مقام المخصوصة الذاتية وان كانت في الملة  
عليك ان ذلك ما لا يمكن في الملة الخاصة  
المركبة من الملة الخاصة والملة الخاصة  
او كانت الوصف العواطف ولما اذا اخذت في  
الوصف ملاحا في الملة المخصوصة في الملة

لا بد من ان يكون الملة المخصوصة في الملة العامة  
في الملة العامة في الملة الخاصة في الملة العامة  
في الملة العامة في الملة الخاصة في الملة العامة  
في الملة العامة في الملة الخاصة في الملة العامة



[illegible]

فيها وان كان يوجد في غير ما ائتم بالنسبة الى  
 لغة كالاخر في الحقيقة فيعمل به الشيء هو  
 لا ما يقابل المجاز في علوم او مائة الى لاشتمال  
 على ما يمنع الجمع بين جزئها او مائة الخلق لا يخلو  
 قد لا يخرج عن احد جزئها عنارية او اتفاقية  
 او مطلقة بين ان المنفصلة الموجبة هي التي  
 فيها لتأتي بين النسبتي اما في الحقولا  
 تتقدم على او في احدها فان كان يطلق التباين  
 سميت منفصلة مطلقة وان قيد التباين بكونه  
 ذاتيا سميت منفصلة عنارية وان قيد التباين  
 سميت اتفاقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد  
 زوجا او فردا واما ان يكون هذا الشيء شجرا او حرا  
 واما ان يكون زيدا او حمرا ولا يفرق واما قلنا اما  
 سودا او لائلا اما ان يكون هذا اسورا او كائنا  
 حقيقة اتفاقية فانها لامناحات بين مفهوم

الاسود والكتابة يمكن اتفق لحقق السوار وانما  
الكتابة فلا يصدق ان لا نعلم الكتابة ولا نكذ  
بان لوجود السوار ولو قلنا اما ان يكون هذا  
الاسود او كتابة كانت مانعة الجمع لانها لا يصدق  
ومن يمكن ان لا نعلم الاسوار والكتابة ما في  
الواقع وان قلنا اما ان يكون هذا اسودا ولا  
كتابة كانت مانعة الجمع لانها لا نكذ بان وقد يصدق  
لحقق السوار والكتابة معا بحسب الواقع  
ولا يذهب عليك انه لا يجري العذر ولا  
الخصيل في الشريعة لان حرف المسئلة اذا كان  
جزء من المقدم او التلخيص كان العذر ونحو اطرافها  
باعتبار الحكم الذي فيها بالحق لا في الشريعة لان  
الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين او سلبه  
كانت النسبتان موجبتين او سالبتين او معدومتين  
لنفس وكذا التزيم والعناد والاتفاق اقسام

الحكم الشرعي لا يثبت به ما يعبر عنه ما يتعلق  
والخلاف الثاني في الصدق والكذب سلفا  
الحكم الشرعي لا يثبت به ما يتعلق به الحكم الشرعي  
ففي الحكم الشرعي لا يثبت به ما يتعلق به الحكم الشرعي  
فما حكم فيها بالتناقض في الصدق فقط أي بعدم  
التناقض في الكذب سلفا أي ما حكم فيها بالتناقض في  
الصدق فقط أي لم يحكم فيها بالتناقض في الكذب  
حكم بعدم التناقض فيه أو لم يحكم بشيء منها فالتناقض  
حكم فيها بالتناقض في الصدق سلفا أي سواء حكم فيها  
في الكذب أو بعدم التناقض فيه أو لم يحكم بشيء منها  
وكذا ما سعة الخلق طلقها ما حكم فيها بالتناقض في  
الكذب فقط أي بعدم التناقض في الصدق فقط  
فيها بالتناقض في الكذب فقط لم يحكم بالتناقض في الصدق  
سواء حكم بعدم التناقض فيه أو لم يحكم بشيء منها أو  
حكم فيها بالتناقض في الكذب سلفا أي سواء حكم فيها

في المصدق وعدم التناقض فيه اوله يحكم بشئ  
منها والمنسبة بين هذه المصداق ان الثاني من  
مصاديقها هو المصدق من الاول من المصاديق  
ومن الحقيقة في التحقيق والتفكير من تصدق  
كل واحد منها على من الاولين ومن الحقيقة في  
الحق واعلم انهم انما فرنا منه قد والكذب في تعريف  
المفصلة بالتحقيق والافتقار بالبلغة الحكم والوا  
قع احدهم مطلقا لم يجهل ان احد هذا الفصل  
والكن يجهل من المصداق في اعتبار  
واحد من المصداق بل في اعتبارها في المصداق  
حاصل على هذا المصداق من المصداق في المصداق  
في المصداق ان مستقلة المصداق كالمصداق مع المصداق  
مطلقة على المصداق في المصداق المصداق  
فوق المصداق المصداق في المصداق  
صحة المصداق المصداق في المصداق

[illegible]

شك ان الحكم انما يتعلق بنسبة المجرى لا بنفسه هذه  
 التي تذكره حقائق الموجبات لان تعاريفها لم تكن  
 رت لا ينطبق الا على الموجبات واما مواليها اي  
 موالي الموجبات المذكورة فترفع اليها  
 اي لا يملكها بل هو كمال المذكور فاما السالبة الزمنية  
 فليكن بها سبب بلزوم لا يلزم السلب وعلى ذلك  
 فحقن يعني السالبة كمالها من جهة التي تحكم فيها  
 برفع ما حكم به في منبأها من الزوم والافتقار  
 والاعتناء فلما كانت الموجبة المتصلة الزمنية  
 ما حكم فيها بلزوم التالي لا يقدم كانت السالبة  
 الزمنية ما حكم فيها بسلب الزمنية وانما حكم  
 فيها بلزوم السلب فانه التي تحكم فيها بلزوم السلب  
 موجبة لزومية لاسالبة مثلا اذا قلنا ليس في  
 الشمس مائة فالدليل موجود كانت سالبة لا  
 الحكم فيها بسلب بلزوم وجود الدليل بلزوم الشمس اذا

وإذا قلنا إذا كانت الشمس مائة فليس الليل موجودا  
 كانت موجبة لأن الحكم فيها لازم سلب وجود الليل  
 بلوع الشمس ولما كانت الموجبة للتصديق الإضافية  
 ما حكم فيها بموافقة الثاني للمقدم في الصدق كانت  
 السالبة الاتفاقية ما حكم فيها بسلب موافقة الثاني  
 في الصدق لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتقا  
 قية موجبة فإذا قلنا ليس إذا كانت الانسان ناطقا  
 فالخاراق كانت سالبة الاتفاقية لأن الحكم فيها  
 بسلب موافقة حقيقة الخاراق اتفاقية الانسان  
 وإذا قلنا إذا كان الانسان ناطقا فليس الخاراق  
 كانت موجبة لأن الحكم فيها بموافقة سلب حقيقة  
 الخاراق اتفاقية الانسان وأما السالبة المطلقة فحكم  
 فيها برفع الاتصال والانفصال على هذا تكون السا  
 لية العنادية ما حكم فيها برفع العناد وأما رفع العناد  
 الذي هو الصدق والكذب معا في السالبة العنادية



المعققة وأما من مع المثل الذي هو في الصدوق فقول  
في انما لمع وأما من مع المثل الذي هو في المثل  
فقط فمن اعتكف لولا ان الحكم في اعتبار السلب  
لية الاتفاقية ما يحكم بها بسلب اتفاق السالكات  
على اختلاف الامور في الاتفاق السلب شر الحكم بها  
الشرعية في تلك فتم في تلك الشرعية لا المحسنة  
والله نوصيها والمثالي وكما ان المحلية تنقسم اليها  
باعتبار او من كذا تلك الشرعية تنقسم اليها  
باعتبار تقدم تلك اقسام المحلية اليها باعتبار  
صدق عليه الموضع من الامور وانقسم الشر  
عية اليها باعتبار تقدم اي اوصافها  
فكانت الشرعية لرومية او مساوية بغير اوضاع  
التميز والاجتماع مع المقدم هو كانت محلة في  
عدواها والاولا كانت في موضعين اي في موضعين  
من تلك اوضاع في خصوصية وتخصية كذا

كقولنا ان شيئاً في علي قد يربط بالوجود الشمسي في القول  
وهذا الشيء في علي قد يربط بالوجود اما ان يكون زوا  
او فردا والا اي واحد له كنه في ذاته قد يربط بالوجود  
كمية الحكم انه على جميع تقادير المقدم او على بعضها  
في خصوص كلية او جزئية كقولنا ان كان زيد  
اسما فانه حيوانا وقد يكون اذا كان الشيء حيا  
كله اسما فانه حيوانا اما ان يكون العدد زوجا او  
فردا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيا او  
لهما والا اي واحد له كنه في ذاته كقولنا  
ان كان الشمس طالعة فالهواء موجود والطبيعة  
هيمن اي في الطبيعة بين حقولة ومن تتوحي  
عنه المقوم به في الطبيعة بين كمال وسير الطبيعة  
الطبيعة في المصالح في وطولها كقولنا في وطولها  
وكما كانت الشمس طالعة فالهواء موجود في الطبيعة  
دايما كقولنا دايما اما ان يكون الشمس طالعة او لا